الأمم المتحدة S/2008/410

مجلس الأمن

Distr.: General
23 June 2008
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى وأنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى

أولا – مقدمة

١ - يُقدم هذا التقرير عملا بطلب مجلس الأمن الوارد في بيان رئيسه المؤرخ ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ (S/PRST/2001/25)، الذي طلب فيه المجلس إليّ أن أواصل إطلاع أعضائه بصفة منتظمة على الحالة السائدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وعلى أنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. ويشمل هذا التقرير الفترة الممتدة من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٨، ويتناول بصفة رئيسية ما حدث من تطورات في الجوانب السياسية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية والمتعلقة بحقوق الإنسان خلال تلك الفترة.

ثانيا – الحالة السياسية

٢ - ظلت الحالة السياسية، منذ تقريري السابق، المؤرخ ٣ تموز/يوليه ٢٠٠٧ (S/2007/697)، تسودها استعدادات مكثفة لإقامة حوار سياسي شامل لجميع الجهات، يهدف إلى إنهاء الأزمات السياسية والأمنية المتكررة في البلد. وقد فرغت اللجنة التحضيرية للحوار، المنشأة بموجب مرسوم رئاسي مؤرخ ٣٠ تشرين الأول/نوفمبر ٢٠٠٧، من عملها وقدمت إلى الرئيس فرانسوا بوزيزي، في ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، تقريرها الذي يتضمن بنودا محددة بشأن تنظيم الحوار. وبناء على توصيات اللجنة، أنشأ الرئيس بوزيزي، في ٨ حزيران/يونيه، لجنة مؤلفة من ١٥ عضوا لتساعد في تنظيم الحوار، بالقيام، بوجه خاص، بحشد الموارد المالية والمادية.

٣ - وقد جمعت اللجنة التحضيرية للحوار، التي قام بتيسير أعمالها مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى والمنظمة الدولية للفرانكفونية وتولى رئاستها

مركز الحوار في المجال الإنساني، المجموعات السياسية والاجتماعية والمجموعات المتمردة الرئيسية بهدف إجراء مناقشات موضوعية بشأن ثلاثة مواضيع رئيسية تتناول ما يلي: (أ) القضايا السياسية وقضايا الحكم؛ (ب) الحالة الأمنية والمجموعات السياسية – العسكرية؛ (ج) التنمية الاجتماعية – الاقتصادية.

٤ – وقد أوصت اللجنة التحضيرية في تقريرها بأن يجري الحوار السياسي الشامل للجميع في بانغي، إذا ما توافرت الشروط الأمنية وأعطيت ضمانات قضائية للسماح لبعض المشاركين بالسفر إلى بانغي بلا خوف من أن يتعرضوا للاحتجاز.

٥ – وكانت أعمال اللجنة التحضيرية منطلقا لعدد من عمليات المصالحة. وفي هذا السياق، أبرمت حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى، في ٩ أيار/مايو، اتفاق سلام مع حركة التمرد المسماة الجيش الشعبي لإعادة الديمقراطية، التي كانت آخر من وقّع اتفاق سلام مع الحكومة من حركات التمرد الثلاث الرئيسية. وينص الاتفاق الموقع في ليبرفيل، تحت رعاية رئيس جمهورية غابون، عمر بونغوب – أونديمبا على الوقف الفوري لأعمال القتال وتجميع مقاتلي الجيش الشعبي لإعادة الديمقراطية في مواقعها الحالية، والعمل على إصلاح المناطق المتضررة من النزاعات من هذا البلد وإيجاد ظروف أمنية ملائمة لإجراء حوار سياسي يشمل الجميع. وهو ينص أيضا على اعتماد قانوني للعفو العام. وفي شباط/فبراير، اجتمع ممثلي الخاص في جمهورية أفريقيا الوسطى، لونسني فال، في سياق جهوده المتواصلة لتيسير الأعمال التحضيرية للحوار، بقادة الجيش الشعبي لإعادة الديمقراطية في بلدة باوا الواقعة في الشمال الغربي من البلد، من أجل إقناع الحركة بالمشاركة في اللجنة التحضيرية. وقد شكل توقيع الاتفاق مع الحركة الخطوة الأولى في عملية تنفيذ الالتزامات التي تعهد بها الرئيس فرانسوا بوزيزي أثناء زيارة العمل التي قامت بها اللجنة التحضيرية إلى ليبرفيل في ٢٢ نيسان/أبريل. وتشمل الالتزامات الأخرى توقيع اتفاق سلام شامل مع جماعات المتمردين كافة في البلد واتخاذ تدابير قضائية وتشريعية ملائمة لتيسير مشاركة جميع أصحاب المصلحة في الحوار.

٦ – وقام أعضاء اللجنة التحضيرية أيضا بزيارة فرنسا والجماهيرية العربية الليبية وتوغو وبلدة باوا الواقعة في الشمال الغربي من جمهورية أفريقيا الوسطى، التي تقاتلت فيها القوات الحكومية والمتمردون منذ عام ٢٠٠٥. وعقدوا لقاءات مع قائد الجماهيرية العربية الليبية العقيد معمر القذافي، والرئيس السابق، أنجي – فليكس باتاسي ورئيس الوزراء السابق، مارتين زيغيلي ووزير الدفاع السابق، جان – جاك ديمافوت، وقائد القوات الجمهورية الجديدة، كريستوف غازامبيتي، ومنسق الجهات الموقعة على البيان المتعلق بإجراء حوار سياسي شامل للجميع، نغاناتوا غونغابي وانفييو وقائد الحركة الديمقراطية لشعب أفريقيا

الوسطى، عبدولاي ميسكيني والناطق الرسمي باسم الجيش الشعبي لإعادة الديمقراطية، لوران دجيم وا. وشارك الرئيس بوزيزي في زيارتي غابون وليبيا.

٧ - وفي ضوء الدور الذي اضطلعت به الدول والمؤسسات في المنطقة دون الإقليمية، فضلا عن شركاء جمهورية أفريقيا الوسطى الخارجيين في إحلال الاستقرار في البلد، واصل ممثلي الخاص التشاور عن كثب مع لجنة الشركاء الخارجيين، الكائن مقرها في بانغي، ومع قيادة قوة حفظ السلام دون الإقليمية لجمهورية أفريقيا الوسطى. وقام أيضا بزيارة الكاميرون في شباط/فبراير ٢٠٠٨، حيث شجع الحكومة على مواصلة الاضطلاع بدور رئيسي في عملية السلام الجارية في جمهورية أفريقيا الوسطى، بوسائل منها المساهمة بقوات في قوة حفظ السلام دون الإقليمية لجمهورية أفريقيا. وفي وقت لاحق، أي في أيار/مايو ٢٠٠٨، أرسلت حكومة الكاميرون وحدة قوامها ١٢٠ فردا إلى بانغي، لتكون جزءا من قوة حفظ السلام.

٨ - وفي الفترة من ٤ إلى ٦ شباط/فبراير ٢٠٠٨، نظمت، في بانغي، حلقة عمل تدريبية مدتها ثلاثة أيام لأعضاء اللجنة التحضيرية. وتولى قيادة أعمال هذه الحلقة، التي يسّر تنظيمها مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، وحدة دعم الوساطة في إدارة الشؤون السياسية في الأمانة العامة بالتعاون مع منظمة سويس بيس ''Swisspeace''، وهي منظمة غير حكومية سويسرية. وقد أسهمت هذه الحلقة كثيرا في تعزيز قدرة اللجنة التحضيرية على العمل كفريق في معالجة المسائل التي تكتسب أهمية بالغة لإحلال الاستقرار في البلد.

٩ - وفي الفترة نفسها، يسّر المكتب إنشاء عمليات بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد في جمهورية أفريقيا الوسطى. ولهذا الغرض، يسّر المكتب وضع اتفاق مركز للبعثة بين بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد وحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى، ووفر حيزا مكتبيا وغير ذلك من الدعم اللوجستي لنشر فريق صغير من أفراد البعثة في بانغي. وقامت بعثة مشتركة بين الحكومة والمكتب والبعثة، في ٣ أيار/مايو، بزيارة بيراو، وهي بلدة تقع في منطقة فاكاغا.

ثالثا - الحالة على الصعيدين العسكري والأمني

١٠ - ما زالت الحالة الأمنية مستقرة نسبيا في بانغي، بالرغم من ورود تقارير متفرقة عن وقوع أنشطة إجرامية. أما في المناطق الأخرى من البلد، فعلى الرغم من حدوث اشتباكات معزولة، فقد اتسمت الفترة المشمولة بالاستعراض بانخفاض حدة النزاع بين قوات الحكومة وجماعات المتمردين في الجزء الشمالي من البلد. غير أن أعمال العصيان والخروج على

القانون ظلت تتصاعد في أوساط قوات الدفاع والأمن، لا سيما من حيث علاقتها بعموم السكان.

١١ - ولتحسين مستوى الانضباط في قوات الدفاع وإنهاء ظاهرة الإفلات من العقاب، تناولت المحكمة العسكرية الدائمة في بانغي ٢٤ قضية في آذار/مارس ٢٠٠٨ وأصدرت أحكاما مشددة على المدانين. كذلك اتخذت السلطات العسكرية مؤخرا تدابير لإزالة نقاط التفتيش غير المشروعة على شبكات الطرق الرئيسية وفي مدينة بانغي.

١٢ - وتحسنت الحالة كثيرا في محافظتي فاكاغا وبامينغي - بانغوران الشماليتين منذ نشر عملية قوة الاتحاد الأوروبي في آذار/مارس ٢٠٠٨، وفي أعقاب التوقيع على اتفاق السلام، في نيسان/أبريل ٢٠٠٧، بين الحكومة وجماعة المتمردين المسماة اتحاد القوى الديمقراطية من أجل التجمع. بيد أن مخاطر المواجهة لا تزال شديدة؛ فقد كان من شأن تصاعد حدة التوتر فيما ين مختلف عشائر الاتحاد، أن دفع أحد قادته، وهو زكريا دامابي، إلى الانتقال مؤقتا إلى بلدة بريا الواقعة في شرقي جمهورية أفريقيا الوسطى.

١٣ - وبرزت منطقة توتر جديدة في الجنوب الشرقي من البلد حيث تفيد التقارير بأن عناصر مسلحة، يعتقد أنها منشقة من جيش الرب للمقاومة، تسللت إلى ذلك الجزء من أراضي جمهورية أفريقيا الوسطى المتاخم لقواعدها في جنوبي السودان. ورغم الجهود التي بذلتها القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى للتصدي لعمليات التسلل التي يقوم بها جيش الرب للمقاومة، وهي محاولات صادفت عقبات بسبب القيود التشغيلية واللوجستية التي تعاني منها القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى، تفيد التقارير بأن عناصر جيش الرب ظلت إلى حد ما تعمل من دون رادع داخل جمهورية أفريقيا الوسطى، فقامت بإحراق القرى وتخريبها وبالسطو على السلع والممتلكات (انظر أيضا الفقرتين ٣٠ و ٣١ أدناه).

١٤ - علاوة على ذلك، أسفر تصاعد أنشطة قطّاع الطرق من أفراد الزاراغينا، وخاصة في المحافظات الشمالية الغربية، وهي أوهام، وأوهام - بيندي، ونانا - غريبيزي، عن ظهور جماعات دفاع أهلية لم تعد تتردد في مواجهة هذه العصابات علنا.

١٥ - وهناك ظاهرة أخرى جديدة برزت في نطاق الأمن تمثلت في ظهور مجموعات مسلحة ومجهزة جيدا من القائمين بأعمال الصيد غير المشروع في مقاطعتي فاكاغا وأوت - كوتو، الذين تفيد التقارير بأنهم وسعوا نطاق أنشطتهم الإجرامية إلى الجزأين الأوسط والجنوبي الشرقي من البلد مع ما صاحب ذلك من مخاطر المواجهة مع المتمردين والزاراغينا. وفي ١٦ نيسان/أبريل، اشتبك هؤلاء الصيادون مع عناصر من اتحاد القوى الديمقراطية من أجل التجمع في قرية ياليغا بمقاطعة أوت - كوتو.

١٦ - وقد تقرر نقل القيادة السياسية والتنفيذية للقوة المتعددة الجنسيات التابعة للجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، إلى الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا اعتبارا من ١ تموز/يوليه، عملا بالقرار الذي اتخذه مجلس وزراء الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا المعقود في ليبرفيل، في ٢٥ و ٢٦ شباط/فبراير. وبعد أن تم نشر قوات الجماعة الاقتصادية والنقدية لدول وسط أفريقيا بصفة رئيسية في بوزوم وكاغا - باندورو، بالمنطقة الشمالية الغربية من البلد، وفي فترة متأخرة في باوا، واصلت القوة توسيع نطاق وجودها على الأرض، وخاصة بعد أن وصلت مؤخرا من الكاميرون وحدة إضافية قوامها ١٢٠ فردا.

١٧ - وفي أثناء الفترة المشمولة بالاستعراض، أُرسل فريقان مستقلان يتألف كل منهما من ٦٠ عنصرا من عناصر الحرس الجمهوري إلى جنوب أفريقيا والسودان للحصول على التدريب بموجب اتفاقات تدريب ثنائية. وقد جرى ذلك إضافة إلى التدريب الذي يقدمه للحرس الجمهوري فريق تدريب من جنوب أفريقيا في بانغي وبوار. كذلك تلقى متدربو ''المدرسة الخاصة لتدريب الضباط في الخدمة'' تدريبا في غابون وجنوب أفريقيا.

١٨ - ونظم مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، خلال الفترة المشمولة بالاستعراض، دورة تدريبية لموظفين في الهجرة بلغ عددهم ٢٥ موظفا. ويقوم المكتب بإعداد حلقات عمل تدريبية أخرى للشرطة والدرك تركز على تقنيات التحقيق والسلوك المهني. وقدم المكتب أيضا دعما تقنيا في صياغة قانون بشأن المركز الخاص لأفراد الشرطة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وقد أصدرت الجمعية الوطنية هذا القانون في ٦ أيار/مايو ٢٠٠٨.

رابعا - الحالة الاجتماعية - الاقتصادية والمالية

١٩ - واصلت مجموعات اجتماعية - فنية مختلفة، وخاصة فنيو القطاع العام ومحاضرو الجماعات، تنظيم إضرابات عمالية طويلة الأجل خلال الفترة المشمولة بالإبلاغ، حيث تركزت شكاواهم أساسا على عدم دفع متأخرات مرتباتهم.

٢٠ - ولأسباب منها عجز حكومة رئيس الوزراء إيلي دوتي عن معالجة تظلمات العاملين المضربين، فقد استقالت الحكومة في ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، بعد أن تلقت إنذارا بإجراء اقتراع في الجمعية الوطنية لسحب الثقة منها. وحلّ محل رئيس الوزراء دوتي السيد فوستان - أرشانج توديرا، عميد جامعة بانغي، وهو تكنوقراطي ليست لديه أي خبرة سياسية سابقة. وقد قام رئيس الوزراء الجديد بدفع متأخرات المرتبات عن ثلاثة أشهر، غير أن معظم المطالب الأخرى للنقابات لم تستوف بعد.

٢١ - وعلى الرغم من هذه الأزمة الخطيرة، فقد ظلت آفاق المستقبل الاقتصادي للبلد تتحسن بوجه عام، حيث سجلت نموا مطردا بلغ حوالي ٤,٢ في المائة لعام ٢٠٠٧. وتعزى هذه الزيادة إلى حيوية الاستهلاك على الصعيد المحلي التي ترجع إلى حدوث ارتفاع في دخل الأسر المعيشية ناتج عن تحسن انتظام دفع مرتبات موظفي الخدمة المدنية وموظفي الدولة.

٢٢ - وظلت الأسعار مستقرة بوجه عام، فلم يتجاوز معدل التضخم ١ في المائة على مدى عام ٢٠٠٧. وقد حدث هذا الاستقرار في الأسعار بعد فترة ارتفع فيها معدل التضخم في عام ٢٠٠٦. وساعد على تحقيق هذه الصورة المشرقة للاقتصاد دفع المتأخرات المستحقة للمزارعين وإحياء الأنشطة في القطاع الثانوي وقطاع الخدمات. وزادت إيرادات القطاع العام بنسبة ١٤ في المائة بعد عمليات إصلاح جرت لتبسيط عملية جمع العائدات. ونتيجة لذلك حشدت الحكومة إيرادات بلغت ١٩٩ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. مقارنة بمبلغ ١٧٤,٨ دولار في عام ٢٠٠٦.

٢٣ - وبدأ البنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي استعراض لمنتصف المدة لبرامجهما لفترة السنتين المنفذة مع الحكومة، الأمر الذي ينبغي أن يشكل توطئة لإنشاء برنامج جديد للدعم لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١. ومن المنطلق نفسه، اختارت المؤسسة المالية الدولية جمهورية أفريقيا الوسطى ليكون أحد البلدان المستفيدة من برنامجها الخاص لمساعدة البلدان المتضررة من التراعات. وتعتزم المؤسسة المالية الدولية في هذا الصدد، تمشيا مع استراتيجيتها الجديدة للاضطلاع بأنشطة في البلد، فتح مكتب في بانغي لتيسير الاستثمارات المباشرة.

٢٤ - كما أتاح التحسن الاقتصادي للحكومة تقليص العجز في ميزانيتها المتوقع أن ينخفض إلى ٣٨,٨ مليون دولار عام ٢٠٠٨. ويُتوقع في الفترة نفسها احتواء التضخم بحيث لا يبلغ ٣ في المائة، وهي نسبة أعلى قليلا مما كانت عليه عام ٢٠٠٧. وهذه التوقعات مرهونة، إلى حد بعيد، بتطبيق ورقة استراتيجية الحد من الفقر التي اعتمدتها الحكومة وشركاؤها في التنمية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، وبدفع الجهات المانحة المبالغ التي تعهدت بها، إذ تشكل هذه عاملا حاسما لانتعاش الاقتصاد الوطني ولمساندة سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى في اعتزامها المضي قدُما في تنفيذ الإصلاحات الجارية بهدف التوصل، بحلول أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، إلى نقطة البت في هذا المجال في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

٢٥ - وفي ٨ كانون الثاني/يناير، أعلنتُ أن جمهورية أفريقيا الوسطى تستوفي شروط الاستفادة من صندوق بناء السلام. وفي هذا الصدد، قدمت الأمم المتحدة المساعدة للسلطات الوطنية لإعداد خطة أولويات، وبخاصة خلال الزيارات التي أجرتها إلى بانغي في

أيار/مايو ٢٠٠٨ الأمينة العامة المساعدة لدعم بناء السلام السيدة كارولين ماكاسكي وعدد من معاونيها، وناقشت فيها مع رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء وسائر أصحاب الشأن مسائل ذات صلة بالمساعدة التي يقدمها الصندوق.

خامساً – الحالة الإنسانية والأنشطة التنفيذية الجارية دعما للتنمية

٢٦ – لا يزال معظم سكان شمال غرب وشمال شرق جمهورية أفريقيا الوسطى يعيشون في خوف وحالة من عدم الأمان بسبب أنشطة القوات المسلحة الحكومية وجماعات المتمردين والعصابات الإجرامية. وتحولت الجريمة أيضا إلى عائق كبير في وجه الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، وسبب لتشريد أعداد كبيرة من السكان، وعقبة أمام حرية تنقل الأشخاص والعاملين في المجال الإنساني.

٢٧ – ولا تزال مناطق بوار وبوزوم وبابوا وباورو بوكارانغا في شمال غرب البلد، ومنطقة كابو في وسطه الشمالي، الأكثر تضررا من أنشطة الزاراغينا، إذ يلوذ معظم السكان المحليين بالفرار من قراهم بحثا عن ملجأ في المناطق الحضرية. ويقدَّر أن فرار زهاء الثلث من أصل حوالي ٠٠٠ ١٠٠ لاجئ ومشرد داخليا فروا من مساكنهم كان بسبب أعمال اللصوصية المنظمة أكثر منه بسبب النزاع السياسي بين الحكومة وجماعات المتمردين.

٢٨ – وتتوقف إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية، إلى حد بعيد، على طبيعة العلاقات بين الحكومة وجماعات المتمردين. وتحسنت إمكانية إيصال هذه المساعدات بعد توقيع الحكومة اتفاقا مع الجيش الشعبي لإعادة الجمهورية والديمقراطية، لكن عمليات تقديم المساعدات الإنسانية عُلقت مرتين على الأقل في نيسان/أبريل بسبب الاشتباكات التي اندلعت في محيط بلدتي باووا ونديم بين القوات الحكومية وعناصر تابعة للجيش المذكور.

٢٩ – وأفادت التقارير عن حدوث زيادة في عدد اللاجئين خلال الفترة المشمولة بالاستعراض تناهز ٠٠٠ ١٤ شخص، سجل معظمهم لدى مكتب مفوضية الأمم المتحدة للاجئين في مايا، جنوب تشاد. وذُكر أن الكثير منهم فروا من الفظائع التي ترتكبها الجماعات المسلحة، ولا سيما عمليات الإعدام بدون محاكمة وإحراق القرى. وأدّت الاشتباكات التي أفيد باندلاعها في نيسان/أبريل بين فصائل متناحرة تابعة لاتحاد القوى الديمقراطية من أجل التجمع، إلى تشريد المزيد من السكان بين بلدات غورديل وبوروماتا وتيرينغولو. وفي ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٨، قُتلت بالرصاص امرأة كانت ترافق طفلها في سيارة إسعاف يعمل فيها أفراد تابعون للمنظمة الإنسانية ''أطباء بلا حدود'' (أطباء

بلا حدود – هولندا). وأدى ذلك إلى تعليق أنشطة العيادات المتنقلة التي تقوم بها جميع فروع هذه المنظمة في أنحاء البلد.

٣٠ – وفي أعقاب الهجمات العنيفة التي أفيد بأن متسللين من جيش ''الرب للمقاومة'' شنوها على منطقة جنوب شرق البلد الآمنة نسبيا في شباط/فبراير وأوائل آذار/مارس ٢٠٠٨، نظم مكتب منسق الشؤون الإنسانية بعثة تقييم مشتركة في الفترة من ٢٢ إلى ٢٥ آذار/مارس مع اليونيسيف ومكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى وموظفي أمن وحماية تابعين لإدارة شؤون السلامة والأمن. وقيمت البعثة الحالة الأمنية وحالة حقوق الإنسان على الأرض وكذلك وضع حماية المدنيين.

٣١ – وأفادت البعثة بأنّ مئات المنازل ومخازن الغلال تعرضت للنهب، بالإضافة إلى مركزين للرعاية الصحية. واختُطف قرويون، بمن فيهم بنات وصبيان صغار. واستنادا إلى أقوال الضحايا الذين أُخذت شهاداتهم، يُستخدم النساء والأطفال المختطفون على ما يبدو كحمالين وعمال زراعيين وجنود، والفتيات كرقيق لممارسة الجنس. وأوصت البعثة المشتركة التابعة للأمم المتحدة جميع الجهات الفاعلة، بما فيها وكالات الأمم المتحدة والحكومة، ببذل جهود متضافرة وعاجلة لمنع ارتكاب المزيد من انتهاكات حقوق الإنسان وخصوصا ضد النساء والأطفال.

٣٢ – وإن محنة الأطفال الذين يقعون ضحية النزاعات المتكررة في البلد لأمر يدعو إلى القلق. وفي هذا السياق، زار ممثلي الخاص المعني بالأطفال والنزاعات المسلحة جمهورية أفريقيا الوسطى في الفترة من ٢٧ إلى ٣١ أيار/مايو لمناقشة هذه المسألة مع الحكومة وزعماء الجيش الشعبي لإعادة الجمهورية والديمقراطية واتحاد القوى الديمقراطية من أجل التجمع. وفي أعقاب هذه الاجتماعات، وافق الجيش الشعبي لإعادة الجمهورية والديمقراطية واتحاد القوى الديمقراطية من أجل التجمع، على الإفراج عن جميع الأطفال الملتحقين بهما بهدف إعادة إدماجهم في المجتمعات المحلية في نهاية المطاف.

٣٣ – ورغم زيادة الاحتياجات، لا يزال تمويل العمليات الإنسانية في جمهورية أفريقيا الوسطى مصدر قلق بالغ، حيث لا تتعدى الاستجابة إلى عملية النداء الموحد نسبة ٣١ في المائة. وتعاني البرامج في مجالات الزراعة والتعليم والمأوى والأصناف غير الغذائية والصحة والمياه والصرف الصحي والحماية من انتهاك حقوق الإنسان، من نقص شديد في التمويل.

٣٤ – وفي مجالي الحوكمة ومنع الأزمات، قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم للحكومة لتنظيم حلقة دراسية وطنية متعلقة بإصلاح قطاع الأمن في بانغي، في الفترة من ١٤ إلى ١٧ نيسان/أبريل. وكانت هذه الحلقة الدراسية، المستندة إلى معايير جديدة لمنظمة

التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن إصلاح قطاع الأمن، أول حلقة من هذا النوع تنظم في أفريقيا. وقد شاركت فيها ١٥٠ جهة شملت الأجهزة الأمنية وقطاع العدل والحكومة والجمعية الوطنية والمجتمع المدني والشركاء الدوليين، وأدّت إلى وضع خطة عمل متكاملة لفترة سنتين تشتمل على تدابير ملموسة تعهدت الحكومة بتطبيقها، بدعم من شركائها الثنائيين والدوليين.

٣٥ - وفي مجال الأمن الغذائي، نفذت منظمة الأغذية والزراعة برنامجا للإنتاج الزراعي الضيق النطاق أدى إلى تحسن كبير في النوعية التغذوية للمواد الغذائية التي تستهلكها شرائح معينة من السكان، وخصوصا في المناطق المتضررة من النزاعات. في هذه الأثناء، يجري وضع الخطط وتنفيذها على قدم وساق لتوزيع حوالي ٧٠٠ طن من البذور لزراعة المحاصيل الغذائية لتصل إلى السكان في الوقت المناسب للموسم الزراعي لعام ٢٠٠٨. وقام برنامج الأغذية العالمي، إضافة إلى الأنشطة التي يضطلع بها في مناطق النزاع، بتقديم مواد غذائية لمساعدة الأيتام والأطفال الضعفاء وكذلك المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

٣٦ - وفي قطاع الصحة، قدمت منظمة الصحة العالمية واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان الدعم للسلطات لوضع حد لتفشي حالات التهاب السحايا في مقاطعة كاغا - باندور الفرعية، والحمى الصفراء في بوزوم بمقاطعة أوهام بندي، ولمعالجة حالة معزولة من شلل الأطفال الحاد في بانغي. وتقوم هذه المنظمات بشكل مشترك برعاية حملات وطنية لمكافحة مرض الكزاز لدى الأمهات والمواليد، وأطلقت حملة وطنية للوقاية من شلل الأطفال. كما قدمت المساعدة إلى وزارة الصحة العامة لتنظيم منتدى بشأن إمكانية توفير الرعاية الصحية للحوامل والأطفال.

٣٧ - وتقدم اليونيسيف ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) المساعدة أيضا في قطاع التعليم، بما في ذلك الدعم في إطار مبادرة المسار السريع لليونسكو، لإجراء إصلاحات حيوية في القطاع المذكور. ووزعت اليونيسيف كتبا مدرسية ولوازم تعليمية أخرى في شمال البلد، وقامت بتدريب ٢٥٦ مدرسا في نديلي وبيراو وبريا تحضيرا لإعادة فتح المدارس في هذه المناطق التي تضررت بشدة في السابق جراء النزاعات العنيفة.

٣٨ - وواصل مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، بالشراكة مع محطة إذاعية محلية هي راديو نديكي - لوكا، توفير التدريب في مجال التربية المدنية والترويج لمُثُل السلام. وتأتي تلك الجهود إضافة إلى البرنامج الإذاعي الشهري الذي يسلط الضوء على الأنشطة الرئيسية للبعثة. وقدم المكتب أيضا الدعم المالي لتنظيم دورة تدريبية لإعادة تجديد المعلومات موجهة لـ ٢٠ صحافيا ومراسلا حكوميا لتحسين نوعية

الخدمة التي يقدمونها. ويعمل المكتب أيضا بتعاون وثيق مع وزارة الاتصالات والمصالحة الوطنية لإشاعة القيم الديمقراطية والحقوق والحريات الأساسية.

سادساً – حالة حقوق الإنسان

٣٩ – ظلت الحالة العامة لحقوق الإنسان خلال الفترة المشمولة بالتقرير مصدرا للقلق بسبب الانتهاكات العديدة التي تعرضت لها تلك الحقوق، ولا سيما انتهاكات الحق في الحياة وفي السلامة الجسدية وفي الحصول على محاكمة عادلة. ويزيد من تفاقم هذه الحالة هشاشة الحالة الأمنية العائدة بشكل خاص إلى أنشطة الزاراغينا.

٤٠ – وتواصل ورود تقارير عن الانتهاكات التي ارتكبتها قوات الدفاع والأمن خلال عمليات التصدي للهجمات التي شنتها الجماعات المسلحة. ولا أثر لسيادة القانون في المناطق التي تعاني من نزاعات مثل مقاطعتي أوهام وأوهام بندي، فما زالت ترد تقارير عن استخدام القوات الحكومية المسلحة المفرط للقوة، الذي يؤدي إلى حصول وفيات في أوساط المدنيين الأبرياء. وفي حين كفّت القوات الحكومية عن إحراق القرى في شمال غرب ووسط غرب البلد، لا تزال التقارير ترد عن لجوء بعض عناصر الحرس الرئاسي إلى تنفيذ عمليات إعدام بدون محاكمة أو أعمال اعتقال تعسفية للتعامل مع الأشخاص الذي يُشتبه في مناصرتهم للتمرد أو لقطاع الطرق. وتظل جميع هذه الجرائم بلا عقاب بسبب غياب الإرادة السياسية لملاحقة مرتكبيها المزعومين، وبذا تتواصل ظاهرة الإفلات من العقاب.

٤١ – كما أن مواطن الضعف داخل قطاع العدل الذي يتأخر فيه بت الإجراءات القضائية، تشكل عاملا يساهم في انتهاكات الحق في الدفاع والحق في محاكمة عادلة. وينوء نظام السجون تحت أعباء مفرطة بسبب عمليات اعتقال المشبوهين واحتجازهم بشكل تعسفي لفترات تتجاوز ما ينص عليه القانون. أما الظروف الصحية في السجون وسائر مرافق الاحتجاز، بما فيها نقص الأغذية وخدمات الرعاية الصحية الأساسية، فتخالف المعايير الدنيا في هذا المجال بشكل صارخ.

٤٢ – واعتُبر قرار الحكومة بالسماح لمقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً، فيليب ألستون، بإجراء زيارة في الفترة من ٣١ كانون الثاني/يناير إلى ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٨، دليلا قويا على تصميمها على إجراء تحسينات في ميدان حقوق الإنسان. وخلال هذه الزيارة التي شملت زيارات قصيرة إلى المناطق المتضررة من النزاع في الشمال، اجتمع المقرر الخاص بعدد من المسؤولين الحكوميين من بينهم الرئيس بوزيزي الذي تعهد بالتقيد بالالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان.

كما أن اقتراح إنشاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والقرار الذي اتخذته الحكومة مؤخرا بوضع خط هاتفي مجاني تحت تصرف ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان كانا موضع ترحيب، باعتبارهما دليلا على عزم الحكومة تحسين سجل البلد في مجال حقوق الإنسان.

٤٣ - إضافة إلى ذلك، قام المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية بزيارة بانغي في شباط/فبراير في إطار التحقيقات الجارية في جرائم حقوق الإنسان التي يُدَّعى أنها ارتُكبت في جمهورية أفريقيا الوسطى في عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣. وفي ٢٤ أيار/مايو، اعتُقل في بروكسل النائب السابق لرئيس لجمهورية الكونغو الديمقراطية، السيد جان - بيير بيمبا، ووجهت إليه التهمة في سياق هذه الجرائم.

٤٤ - ورغم الجهود الحميدة التي تبذلها الحكومة ومنظمات المجتمع المدني لتشجيع المساواة والإنصاف بين الجنسين ووضع حد للعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، لا يزال ينبغي بذل الكثير من الجهود لزيادة مشاركة المرأة في عملية صنع القرار وللتخفيف من العنف المرتكب ضدها. وفي هذا السياق، نظم مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى خمس حلقات عمل للتوعية بالمسائل الجنسانية، وذلك بالشراكة مع وزارة الشؤون الاجتماعية والتضامن الوطني. ويسّرت البعثة أيضا دورتين تدريبيتين للشرطة الوطنية والمنظمات النسائية بشأن أحكام قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، ووفرت خبرتها في المسائل الجنسانية أثناء تنظيم حلقة العمل الوطنية بشأن إصلاح قطاع الأمن في نيسان/أبريل ٢٠٠٨.

سابعا - أمن الموظفين

٤٥ - مع تحسّن الحالة الأمنية العامة في البلد، جرى تخفيض المراحل الأمنية في مقاطعات سانغا مبايري وأومبيلا مبوكو وكيمو وماماابيري كاديي من المستوى الثالث إلى المستوى الثاني، وجرى تخفيض المراحل الأمنية في مقاطعات نان - غريبيزي وكوتو العليا وكوتو السفلى ومبومو العليا وباميغي بانغوران من المستوى الرابع إلى المستوى الثالث. ولم ترد تقارير عن أي تهديدات أو حوادث أمنية كبرى طالت موظفين للأمم المتحدة.

ثامنا - ملاحظات

٤٦ - لا تزال الحالة السياسية والأمنية والاجتماعية - الاقتصادية في جمهورية أفريقيا الوسطى هشة، إذ تتسم بانتشار الفقر وانعدام الأمن وتكرر انتهاكات حقوق الإنسان وحالات الإفلات من العقاب بصورة تثير الانزعاج، وهي حالات تأخذ ضحاياها من بين

المدنيين الأبرياء، وتترك المسؤولين عن ارتكابها من قوات الدفاع والأمن وحركات التمرد وقطاع الطرق أحرارا ليرتكبوا المزيد من الجرائم. فثمة حاجة إلى تكثيف الجهود المشجعة التي تبذلها الحكومة لتحسين احترام حقوق الإنسان وجعلها غير قابلة للانتكاس، باعتبار ذلك خطوة أولى نحو إنهاء ثقافة الإفلات من العقاب وتحسين حياة شعبها.

٤٧ - وأعرب عن ترحيبي باختتام إجراءات اللجنة التحضيرية من أجل الحوار وتوقيع اتفاق سلام بين الحكومة وحركة التمرد المسماة الجيش الشعبي لإعادة الديمقراطية، بوصف ذلك خطوة مشجعة نحو القيام، في أقرب وقت ممكن، بعقد حوار سياسي شامل للجميع. وتؤكد الأمم المتحدة من جديد دعمها القوي لعملية الحوار هذه؛ ولهذا الغرض، أوجه ندائي مجددا إلى الجماعات المسلحة كافة بأن تلقي سلاحها وتعمل من أجل إحلال سلام واستقرار مستدامين؛ فمن شأن ذلك أن يفضي إلى تهيئة بيئة واعدة بزيادة التعاون الدولي مع جمهورية أفريقيا الوسطى من أجل تعزيز نموه الاقتصادي وازدهاره.

٤٨ - وقد اتسمت الفترة المشمولة بالاستعراض بطابع التحدي لدى العاملين في المجال الإنساني الذين تعرضوا لعدة هجمات شنتها الجماعات المسلحة وقطاع الطرق. وإني أناشد جميع الأطراف على العمل من أجل وصول المساعدة الإنسانية إلى السكان المحتاجين إليها دون عائق، وكفالة توفير الحماية الكافية للأفراد العاملين في المجال الإنساني. وأعرب عن ثنائي للوكالات والأفراد العاملين في المجالات الإنسانية لتفانيهم في عملهم من أجل إنقاذ حياة الأبرياء، وكثيرا ما يتم ذلك في ظروف صعبة للغاية.

٤٩ - وأرحب بالقرار الذي اتخذته الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا مؤخرا بمنح القوة الإقليمية المتعددة الجنسيات التابعة لها مزيدا من السلطة الإقليمية، على نحو يعزز قدرتها على تأكيد فعاليتها من حيث العمل على أرض الواقع في جمهورية أفريقيا الوسطى. وأثني مرة أخرى على الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي لما قدماه من دعم سياسي ومالي للقوة المتعددة الجنسيات، وأوجه ندائي إليهما وإلى المجتمع الدولي كافة بمواصلة الدعم المقدم للقوة وتعزيزه، لتمكينها من توسيع نطاق مشاريع المساعدة الأمنية التي تضطلع بها لتشمل جميع أنحاء البلد.

٥٠ - كذلك، أعرب عن ترحيبي بنشر القوة المتعددة الجنسيات التابعة للاتحاد الأوروبي، بموجب قرار مجلس الأمن ١٧٧٨ (٢٠٠٧)، لحماية المدنيين، وخاصة اللاجئين والمشردين داخليا. وأعرب عن شكري للسلطات في جمهورية أفريقيا الوسطى لما أبدته من تعاون وثيق

مع مسؤولي الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي بهدف تسهيل نشر بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد، والقوة التابعة للاتحاد الأوروبي وتشغيلهما في الجزء الشمالي من البلد.

٥١ - ولا يمكن أن تستمر الجهود المشجعة المبذولة لإحلال الاستقرار إلا بإثبات وجود الإرادة السياسية المطلوبة لدى جميع الأطراف المعنية على الصعيد الوطني واستمرار الدعم المقدم على الصعيد الدولي، من أجل مواصلة التقدم في عملية مستديمة ولا رجعة فيها لبناء السلام. وسوف تواصل الأمم المتحدة تقديم دعمها لكل الجهود التي يبذلها شعب جمهورية أفريقيا الوسطى من أجل تحسين ظروف الحياة في بلده، مع إدراكها أن المسؤولية الأولى، في هذا الشأن، تقع على عاتق جمهورية أفريقيا الوسطى ذاتها، إذا أريد إحراز تقدم حقا. ولذلك، فإني أشجع سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى على تكثيف الإصلاحات في مجالي الحكم والشؤون الاقتصادية، لتحقيق مزيد من الشفافية وروح المساءلة في إدارة الموارد العامة.

٥٢ - وأحث السلطات على بذل المزيد لتعزيز احترام سيادة القانون بالعمل على تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها، ومعالجة حالة الإفلات من العقاب بحزم. ولما كان السلام لا يستطيع الاستمرار من دون وجود عدالة، فإني أهيب بالمجتمع الدولي أيضا، أن يقدم المساعدة إلى جمهورية أفريقيا الوسطى في إعادة قطاع العدالة فيها إلى ما كان عليه.

٥٣ - وأود، بوجه خاص أن أشيد بالدعم المتعدد الأبعاد الذي تقدمه الدول والمنظمات الإقليمية لجمهورية أفريقيا الوسطى، على الرغم من الضغوط الاقتصادية والمالية التي تواجهها هذه الدول والمنظمات. وأرحب أيضا بالدعم المتواصل الذي تقدمه المؤسسات المالية الدولية لمبادرات إصلاحية حيوية، من أجل تعزيز التنمية، وأناشد هذه المؤسسات أن تواصل هذا الأمر، إذ أن هذا البلد بصدد الدخول في عملية إصلاحات طويلة الأجل في مجال الحكم، من خلال عملية الحوار.

٥٤ - وفي الأخير، أود أن أثني على ممثلي الخاص في جمهورية أفريقيا الوسطى، فرانسوا لونسني فال، وموظفيه، وسائر أعضاء فريق الأمم المتحدة القطري بكامل هيئته، لما أبدوه من التزام وتفان في أداء واجباتهم، وغالبا ما كان ذلك في ظروف صعبة جدا.